



بيان من الهيئة العامة للرقابة المالية

بشأن

القوائم المالية المستقلة لشركة رمكو لإنشاء القرى السياحية

عن الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢

في ضوء بيان الهيئة المنشور بتاريخ ٣ يناير ٢٠٢٣ بشأن القوائم المالية المستقلة لشركة رمكو لإنشاء القرى السياحية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢، وما تضمنته من ملاحظات وأخطاء جوهرية تؤثر على سلامة عرض الأرصدة الدائنة والأرصدة المدينة لأطراف ذات علاقة (شركة ايوبكو للمقاولات)، وتتطلب إعادة تبويب تلك الأرصدة وإعادة عرض القوائم المالية على مجلس ادارة الشركة لاعتمادها.

وفي هذا الصدد فقد قامت الشركة بإعادة إصدار القوائم المالية (المستقلة)، وقام مراقب الحسابات بإعداد تقريره بشأنها وتضمن رأي متحفظ ينص على : " وفيما عدا تأثير كافة التسويات الهامة والجوهرية والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها، إذا تمكنا من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة الأرصدة والمعاملات الواردة بالفقرات السابقة، فعندئذ من رأينا أن القوائم المالية المعدلة (المستقلة) المشار إليها تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المعدل المستقل لشركة رمكو لإنشاء القرى السياحية "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ وعن أدائها المالي المعدل وتدقيقاتها النقدية المعدلة عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة".

كما أدرج مراقب حسابات الشركة فقرة أساس إعادة الإصدار بعد ملاحظات الهيئة كما يلي: "صدر تقريرنا على القوائم المالية المرفقة بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٢ متضمناً الفقرات الواردة بأساس إبداء الرأي المتحفظ، وكذا فقرات توجيه الانتباه الموضحة أعلاه، وقد قامت الشركة بتعديل القوائم المالية المعدلة المرفقة بعد ذلك التاريخ بتسوية خطأ مادي بقائمة المركز المالي بإدراج رصيد لبند أطراف ذات علاقة دائن بمبلغ ٦٧٢ مليون جنيه مصري ضمن الالتزامات المتداولة في حين أنه تم إجراء مقاصة وتم خصم هذا المبلغ من بند أطراف ذات علاقة مدين وإظهار هذا البند بالصافي بمبلغ ١,٣٤٩ مليار جنيه مصري ضمن بند الأصول المتداولة، وبناء عليه أعدنا إصدار تقريرنا برأي متحفظ".

وبناء عليه ... تلتزم الشركة بالإفصاح عن القوائم المالية المشار إليها، وموافاة البورصة بالأسباب وراء الرأي المتحفظ الخاص بمراقب الحسابات.